Distr.
GENERAL

S/1997/716
16 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



# مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ موجهة
من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أبعث إليكم بالرسالة المرفقة المؤرخة ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ والتي تلقيتها من رئيس اللجنة الدولية للمتابعة المنشأة عملا بولاية بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي.

ومرفق بالرسالة التقرير الدوري الثالث للدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، وفقا لما طلبه مجلس الأمن في قراره ١١٢٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٧. وسيكون من دواعي امتناني أن توجهوا انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى الرسالة وضميمتها.

(توقيع) كوفي عطا عنان

**مرفق**

**[الأصل: بالفرنسية]**

**رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الدولية للمتابعة**

**أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير الثالث الذي يشمل الفترة من ٣ إلى ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، الذي طلبه مجلس الأمن عملا بالفقرة ٦ من القرار ١١٢٥ (١٩٩٧) بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.**

**(توقيع) الجنرال أحمدو توماني توري**
**رئيس اللجنة الدولية للمتابعة**

**ضميمة**

**التقرير الثالث المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١١٢٥ (١٩٩٧) بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى**

**(١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧)**

## مقدمة

١ - اتخذ مجلس الأمن في ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٧ بالإجماع القرار ١١٢٥ (١٩٩٧) الذي وافق فيه على مواصلة الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي العمليات المطلوبة لبلوغ هدف البعثة وهو تيسير عودة السلام والأمن عن طريق مراقبة تنفيذ اتفاقات بانغي. وأذن المجلس، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، للدول الأعضاء المشاركة في البعثة وللدول التي توفر الدعم السوقي لها بأن تكفل أمن أفرادها وحرية حركتهم. وقرر أن يقتصر الإذن على فترة مبدئية مدتها ثلاثة أشهر يقوم المجلس بعدها بتقييم الحالة استنادا إلى التقارير المقدمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كل أسبوعين على الأقل من الدول الأعضاء المشاركة في البعثة.

٢ - وهذا هو التقرير الثالث الذي طلب مجلس الأمن من الدول الأعضاء المشاركة في البعثة تقديمه عملا بالفقرة ٦ من القرار ١١٢٥ (١٩٩٧). وقد أعدت هذا التقرير اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي، التي تضم ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة الدولية للوساطة (بوركينا فاصو وتشاد وغابون ومالي) والخبير الاستشاري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو المستشار الدبلوماسي للجنة المشار إليها، بالتعاون مع قيادة البعثة التي تضم كبار الضباط الذين يمثلون جميع الدول الأعضاء المشاركة في البعثة بما فيها السنغال وتوغو.

٣ - ويتناول هذا التقرير تطورات الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٣ إلى ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧.

## التوجيه السياسي

٤ - تخضع اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي، وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي للسلطة السياسية للجنرال أحمدو توماني توري الرئيس السابق لجمهورية مالي، ورئيس اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي والممثل الخاص لرؤساء الدول المعنية.

**٥ - واللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي التي يرأسها الجنرال أحمدو توماني توري تضم ممثلا لكل من رؤساء الدول الأربع الأعضاء في لجنة الوساطة وكذلك الخبير الاستشاري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفته مستشارا دبلوماسيا للجنة.**

**٦ - ومن ثم فإن اللجنة الدولية للمتابعة هي الهيئة التي توجه عمل البعثة لأنها تتلقى مباشرة التوجيه السياسي اللازم من رؤساء الدول المعنية وبخاصة رئيس جمهورية غابون وهو رئيس اللجنة الدولية للوساطة. واللجنة، بصفتها هذه، هي هيئة التفاوض بين مختلف الأطراف في أزمة أفريقيا الوسطى (رئيس الجمهورية، والحكومة، والأغلبية الرئاسية، ومجموعة الأحزاب السياسية الأحد عشر المعارضة، وتجمع أحزاب المعارضة المعتدلة، والوسطيون، والمتمردون السابقون، والقوات المسلحة الموالية، والنقابات، والمجتمع المدني). واللجنة الدولية للمتابعة، كما يشير اسمها، مكلفة أساسا بالمتابعة السياسية لاتفاقات بانغي.**

**٧ - وقد وضعت اللجنة الدولية للمتابعة خطة عمل لنفسها تتضمن لب البنود الأساسية لاتفاقات بانغي، وتعد برنامجا زمنيا يبدو على النحو التالي:**

- **تشكيل حكومة وحدة وطنية؛**

- **اعتماد قانون للعفو لصالح أولئك الذين ارتكبوا مخالفات في إطار التمرد الثالث؛**

- **نزع السلاح (تسليم المتمردين السابقين لأسلحتهم دون مساس بالشرف والكرامة. وقيام بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي بسحب أسلحة المليشيات والسكان المدنيين)؛**

- **تنفيذ توصيات مجلس الدفاع؛**

- **حالة رؤساء الدولة السابقين؛**

- **وقف المراجعة البرلمانية للحسابات؛**

- **المرحلة النهائية للمصالحة الوطنية مع القيام بعدد من الأنشطة الرامية إلى ترسيخ السلام والأمن (تنظيم حلقات دراسية إقليمية وقطاعية للتوعية، عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية، وضع قانون انتخابي، تمكين الأحزاب السياسية من استخدام وسائط الإعلام التابعة للدولة، وما إلى ذلك).**

٨ - وتخضع البعثة للإشراف السامي للرئيس الحاج عمر بونغو، رئيس جمهورية غابون وعميد رؤساء الدول الأعضاء في لجنة الوساطة، وتخضع للسلطة السياسية للجنرال أحمدو توماني توري رئيس اللجنة الدولية للمتابعة. وقد وضعت أولا تحت قيادة العميد ايديو أدوارد نكيلي من غابون ثم رأسها منذ ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٧ العميد أوغستان مومبو موكاني من غابون يعاونه رئيس أركان هو العقيد تالا ينانغ من السنغال ومستشار قانوني هو العقيد زيزنغ فالا من توغو وكذلك قادة من كل من الفرق الست.

٩ - واضطلعت اللجنة الدولية للمتابعة في الفترة من ٣ إلى ١٧ أيلول/ سبتمبر بأنشطة مختلفة لإحراز تقدم في كل بند من البنود المنصوص عليها في جدولها الزمني، المنفذة جزئيا أو التي لم تنفذ والتي تعكس مختلف الإجراءات السياسية.

## حكومة الوحدة الوطنية

١٠ - تجدر الإشارة أن حكومة العمل من أجل الدفاع عن الديمقراطية قد أعيد تشكيلها في ١ أيلول/ سبتمبر بشكلها الأصلي الذي كانت عليه قبل ٦ أيار/ مايو ١٩٩٧، وبعد أربعة أشهر من بداية الأزمة. واستأنفت حكومة العمل من أجل الدفاع عن الديمقراطية أنشطتها العادية في ٢ أيلول/ سبتمبر باجتماع لمجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية، رئيس الدولة.

## تنفيذ قانون العفو المتعلق بالمخالفات المرتبطة بالتمرد الثالث والانحرافات العامة الجاري التحقيق فيها

١١ - صدر قانون العفو في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٧ ويجري تنفيذه حاليا بقدر كبير من المعقولية والتفهم. وهو لا ينفذ بصورة عمياء فيما يتعلق بالجزاءات المفروضة على المواطنين الحائزين على أسلحة قتال بطريقة غير مشروعة بعد انقضاء مهلة الـ ١٥ يوما التي ينص عليها هذا القانون. وقد برهن رئيس الدولة والسلطات السياسية المختصة حتى الآن على روح المسؤولية والاتزان، آخذين في الاعتبار الحالة السياسية الاستثنائية التي ينبغي في ظلها تنفيذ القانون بجميع جوانبه.

١٢ - وهذه الروح المتسمة بالتعقل هي التي سمحت للجنة الدولية للمتابعة بالتفاوض مع المتمردين السابقين وحملهم على إعادة الأسلحة التي في حوزتهم دون مساس بشرفهم وكرامتهم. وفي هذا السياق ذاته يضطلع العقيد كونزلي، الوزير المفوض لدى وزير إدارة الإقليم، المسؤول عن الأمن العام ونزع السلاح، منذ ١٢ آب/ أغسطس ١٩٩٧ على رأس لجنة فنية مكونة أساسا من ١٠ من الشخصيات المرجعية (نواب، ورؤساء أحياء، ومتمردون سابقون) يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمشاركة اللجنة الدولية للمتابعة وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، بحملة للتوعية ولاستعادة الأسلحة من السكان المدنيين.

## نزع السلاح

١٣ - هذه المرحلة هي، بلا شك، أدق مراحل عملية المصالحة الوطنية. وتدرس حاليا مرحلتان من شأنهما أن تسمحا بإنجاز هذه العملية على نحو فعال:

(أ) مرحلة التوعية والمشاركة التطوعية؛

(ب) مرحلة التحقيقات والتدخل وتنفيذ القانون.

١٤ - إن مرحلة المشاركة التطوعية هي المرحلة الأولية التي ستنتهي في ٣٠ أيلول/ سبتمبر كما نص على ذلك القرار الوزاري الصادر في ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧. وهي ترمي إلى توعية السكان في أفريقيا الوسطى عن طريق حملة إذاعية وتلفزيونية وصحفية، وكذلك من خلال اللافتات والملصقات في شوارع بانغي والتي تحمل شعارات لصالح السلام والوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية ونزع السلاح. ويحصل المواطنون الذين سيسلمون أسلحتهم طواعية على مكافأة في المقابل لتشجيع الآخرين على إعادة ما في حوزتهم من أسلحة. ويجب أن يوضح هنا أن الأمر لا يتعلق مطلقا بعملية شراء لهذه الأسلحة.

١٥ - وعقب استعادة أسلحة المتمردين السابقين، تتمثل المرحلة التالية من نزع السلاح في جمع الأسلحة التي في أيدي المدنيين والمليشيات والحائزين على أسلحة بطريقة غير مشروعة. وقد عينت اللجنة الدولية للمتابعة بالاتفاق مع حكومة أفريقيا الوسطى، للاضطلاع بهذه المهمة، ١٠ من الأشخاص المرجعيين (نواب، ورؤساء أحياء، ومتمردون سابقون، وقادة رأي عام) كرؤساء للجان محلية لنزع السلاح كل في منطقته. وقد عمدوا بعد تعيينهم في الأحياء إلى تشكيل لجان لنزع السلاح في كل حي منها. ودورهم هو توعية السكان عن طريق عقد اجتماعات في الأحياء المجاورة وإجراء لقاءات ومناقشات ومداولات وتنظيم التجمعات الصغيرة، والزيارات، بغية إقناع السكان بضرورة تسليم الأسلحة الموجودة في حوزتهم بطريقة غير مشروعة.

١٦ - وخصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمويلا قدره ٠٠٠ ٤٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لدفع رواتب الأشخاص العشرة المرجعيين والأعيان ورؤساء الأحياء وقادة الرأي العام. ويحصل الأشخاص الذين يسلمون الأسلحة طواعية أو يساعدون على جمعها على مكافأة رمزية. وتهدف هذه المكافأة التي تتراوح بين ٥٠٠ ٢ و ٠٠٠ ٥ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٥ إلى ١٠ دولارات) وفقا لنوع السلاح إلى تبرئة ساحة المدنيين الذين يسلمون أسلحتهم. وابتداء من ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧ ستتم وفقا للقانون مقاضاة من في حوزتهم أسلحة وستستخدم السلطات قوات الشرطة والدرك إذا اقتضت الضرورة.

**١٧ - وتبدأ مرحلة التحقيقات والتدخل وتنفيذ القانون بعد المرحلة الأولى مباشرة. ويتعلق الأمر في الواقع بالتعاون مع مرشدين يحصلون على مكافآت وفقا لنوعية ما يقدمونه من معلومات. وهذا من شأنه أن يسمح بتحديد مخابئ الأسلحة المحتملة. وخلال هذه المرحلة الأخيرة فإن كل شخص يُكتشف أن في حوزته أسلحة قتال غير مشروعة سيوضع تحت تصرف العدالة. وفضلا عن ذلك فإن بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي سوف تقوم بعمليات تفتيش بالتنسيق مع قوات الدفاع والأمن الوطنية وفيما عدا قوات الأمن الرئاسي.**

**١٨ - ولا تزال حملة التوعية التي تقوم بها اللجنة التقنية لنزع السلاح التي يرأسها المقدم كونزالي، والتي بدأت منذ ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٧، مستمرة في مختلف أحياء مدينة بانغي وكذلك على مستوى مختلف المجموعات الدينية وفي الإذاعة والتلفزيون.**

**١٩ - وتجدر الاشارة أنه على غرار اللقاءين اللذين أجراهما الوزير كونزالي مع المسؤولين البروتستنتيين في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ والمندوبين المسلمين في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٧، قام أيضا برفقة السفير مونغبي والنقيب سوليت برئاسة اجتماع هام لتوعية المسؤولين في الطائفة الكاثوليكية.**

**٢٠ - وفي يوم السبت ٦ أيلول/سبتمبر، جرت حملة توعية خاصة في حي بيتيفو، الذي كان يسيطر عليه في الماضي المتمردون السابقون بهدف تقديم عرض للسكان بشأن طرائق تسليم الأسلحة والذخيرة. وتخلل هذا اللقاء الذي ترأسه السفير مونغبي تمثيليات قصيرة وأغان معبرة لإبراز مخاطر حمل السلاح والاحتفال بالسلم.**

**٢١ - وفي يوم الأربعاء ١٠ أيلول/سبتمبر، استقبل أئمة مدينة بانغي في المسجد الكبير وفدا من اللجنة التقنية لنزع السلاح يرأسها الوزير كونزالي ليقدم لهم المزيد من الشروح المتعلقة بطرائق تسليم الأسلحة في ظروف سلمية.**

**٢٢ - ومنذ توقيع اتفاق الهدنة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ واتفاق وقف إطلاق النار في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧، تم تسليم كمية الأسلحة التالية إلى بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي:**

الأسلحة الثقيلة:

| نوع السلاح | الكمية | الزيادة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ |
|---|---|---|
| مدافع هاون عيار ١٢٠ | تم تسليم: ٢ من المجموع البالغ ٤ | - |
| مدافع هاون عيار ٨١ | تم تسليم: ٧ من المجموع البالغ ١٥ | - |
| مدافع هاون عيار ٦٠ | تم تسليم: ٩ من المجموع البالغ ١٩ | - |
| مدافع رشاشة عيار ١٤,٥ | تم تسليم: ٦ من المجموع البالغ ٦ | - |
| مدافع رشاشة عيار ١٢,٧ | تم تسليم: ١ من المجموع البالغ ٣ | - |
| مدافع ٧٥ لا ترتد | تم تسليم: ٢ من المجموع البالغ ٢ | - |
| مدافع ل ار إ سي ٧٣ | تم تسليم: ٦٤ من المجموع البالغ ٦٧ | ١ |
| مدافع آر بي جي | تم تسليم: ٦ من المجموع البالغ ١١ | ١ |
| المجموع | تم تسليم: ٩٧ قطعة من ١٢٧ قطعة | ٣ |
| | أي تم استرداد ٧٦,٣٧ في المائة من الأسلحة | ٢,٣٦ في المائة |

الأسلحة الخفيفة

| نوع السلاح | الكمية | الزيادة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ |
|---|---|---|
| أسلحة يدوية | تم تسليم: ٧ من المجموع البالغ ١١١ | ١٢ |
| مسدس رشاش | تم تسليم: ٢٢١ من المجموع البالغ ٤٥٩ | ٢٢ |
| بنادق هجوم | تم تسليم: ١٩٨ من المجموع البالغ ٥٤١ | ٦٩ |
| بنادق MAS ٣٦ | تم تسليم: ٤٨٩ من المجموع البالغ ١ ١٨١ | ٠٢ |
| مدافع رشاشة خفيفة FM | تم تسليم: ٤٧ من المجموع البالغ ٨٠ | |
| مدافع رشاشة عيار ٣٠ | تم تسليم: ١٣ من المجموع البالغ ١٧ | |
| المجموع | تم تسليم: ٩٨٧ قطعة من مجموع ٢ ٣٨٩ قطعة | ١١٥ |
| | أي تم استرداد ٤١,٣١ في المائة من الأسلحة | ٤,٨١ في المائة |

وتم منذ وقت قصير استرداد كمية كبيرة من المتفجرات من أنواع مختلفة وسوف يجري قريبا فرزها بدقة.

٢٣ - وهناك كمية من أنواع الذخيرة المختلفة تم استلامها وتعبئتها. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ كان بيان هذه الذخيرة على النحو التالي:

| نوع الذخيرة | الكمية | ملاحظات |
|---|---|---|
| خراطيش عيار ٥,٥٦ | ٦٨ ١٥٠ | |
| خراطيش عيار ٧,٥ SLC | ١٤ ٠٠٠ | |
| خراطيش عيار ٧,٥ S/B | ٨٧ ٢٥٠ | + ٢٠ = ٨٧ ٢٧٠ |
| خراطيش عيار ٧,٥ X | ٣٤ ٠٠٠ | |
| خراطيش عيار ٧,٥ X S/B | ١٣٥ | |
| خراطيش عيار ٧,٦٢ NATO | ٤ ٧٠٠ | |
| خراطيش عيار ٧,٦٢ NATO S/B | ١١ ٢٦٢ | |
| خراطيش عيار ٧,٦٢ كلاشينكوف | | + ٢٤٢ |
| خراطيش عيار ٧,٦٢ طويلة | ١١٩ ٦٤٠ | + ٠١ = ١١٩ ٦٤١ |
| خراطيش عيار ٧,٦٢ توكاريف | ٩٠٠ | |
| خراطيش عيار ٣٠ الولايات المتحدة S/B | | |
| خراطيش عيار ٩ ملم Para | | |
| خراطيش عيار ٩ ملم والتر Walter | ١ ٣٥٠ | |
| خراطيش عيار ١٢ لقمع المتمردين | ٧١١ | |
| خراطيش عيار ١٢,٧ ملم | | |
| خراطيش عيار ١٤,٥ ملم | ١٣ ٩٠٠ | |
| قنابل يدوية دفاعية ٣٧ | ١ ٦١٣ | صمامات إشعال ممنوعة الاستعمال |
| قنابل يدوية دفاعية - الصين | ٢ ٠٢٠ | +٤ |
| قذائف آر بي جي ٧ | ٣٥٤ | |
| قنابل يدوية هجومية ٣٧ | ٩٧٩ | صمامات إشعال ممنوعة الاستعمال |

| ملاحظات | الكمية | نوع الذخيرة |
|---|---|---|
| | ١ ٢٢٥ | قنابل يدوية FL مضادة للدبابات F4 |
| | ٣١٦ | قنابل يدوية F4 |
| + ١٢ | ١ ٦٦٣ | مدافع هاون عيار ٦٠ |
| | ٦٣٣ | مدافع هاون عيار ٨١ |
| + ٢ = ٥٢ | ٥٠ | مدافع هاون عيار ١٢٠ |
| | ١٦٦ | خراطيش عيار ٧٥ لا ترتد - الولايات المتحدة |
| دون التزويد بالأسلحة | ٢٢٣ | خراطيش عيار ٧٥ ملم لا ترتد - الصين |
| دون التزويد بالأسلحة | ٦ ٠٦٠ | خراطيش عيار ٤٠ ملم M79 الولايات المتحدة |
| | ٢٣ ٢٥٢ ٣٢٥ | صمامة أمان (بالأمتار) |
| دون قنابل يدوية تقذف بالبنادق | ٧٥٥ | خراطيش اطلاق عيار ٧,٥ |

GR FLG AP 34    + ٠٣

DF RUSS    + ٠١

وتجدر ملاحظة أن هناك كمية كبيرة من الذخيرة المتنوعة استلمت غير معبأة، ولا تتضح فيها الخصائص اللازمة لتكون صالحة للرمي، وستقوم الدوائر المختصة المعنية بالأسلحة والذخيرة بتدميرها. وسيجري تقييم هذه الكمية في وقت لاحق.

توصيات مجلس الدفاع

٢٤ - سيتم الاستجابة إلى عدد كبير من مطالب المتمردين السابقين من خلال التنفيذ المسؤول للتوصيات الـ ٢٨٢ التي قدمها مجلس الدفاع الوطني، الذي عقد في آب/أغسطس ١٩٩٦ في بانغي. ولذلك فإن اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي، وفاء منها لفحوى اتفاقات بانغي، شرعت منذ شهر نيسان/أبريل ١٩٩٧ في إنشاء لجنة مخصصة لوضع فهرس مفيد للتوصيات المذكورة على وضع جدول زمني لتنفيذها، مع تمييز ما يمكن تطبيقه في الأجل القصير والمتوسط والطويل، وبحسب أهمية المجالات التي تشملها هذه التوصيات ولا سيما الإمكانيات المالية التي ينبغي تعبئتها. وقامت بالفعل اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي بإحالة نتائج أعمال اللجنة المخصصة، التي يرأسها زعيم للمعارضة، هو اللواء تيموتي مالندوما، رئيس الوزراء السابق، إلى وزارة الدفاع الوطني لبحثها في مختلف المستويات المتخصصة وبما أن اللجنة الدولية للمتابعة ليست سوى هيئة وساطة، فإنها يجب أن تمتثل إلى القرارات التي ستتخذها السلطات المختصة في أفريقيا الوسطى بشأن هذا الموضوع على أن تكون مستعدة للقيام بدور الحكم عند الضرورة.

**حالة رؤساء الدولة السابقين**

٢٥ - أعدت الحكومة منذ وقت وجيز مشروع قانون منقح لعرضه على الجمعية العمومية الوطنية في دورتها المقبلة التي ستنعقد في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وقدم المكتب الموسع التابع للجمعية الوطنية ضمانات في هذا الشأن إلى الوفد التابع للجنة الدولية للمتابعة وذلك خلال اجتماع يوم ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

**وقف المراجعة البرلمانية للحسابات**

٢٦ - تنص اتفاقات بانغي على تعليق "التنفيذ القضائي لتقرير المراجعة البرلمانية للحسابات" الموجهة ضد المرتكبين المزعومين لاختلاسات الأموال العامة تحت النظام السابق، ثم التخلي عنه، ذلك أنه كان من المفهوم أن مراجعة الحسابات تمت بطريقة "انتقائية" للغاية وأنها سببت من المشاكل أكثر مما وفرت من الحلول. واقترحت اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي، تمسكا منها بروح اتفاقات بانغي، أن تتخلى رسميا دولة أفريقيا الوسطى بموجب اجراء قانوني عن متابعة مرتكبي الجرائم التي كشفت عنها المراجعة البرلمانية للحسابات. ومفهوم أن هذا الإجراء سينفذ في إطار الدورة المقبلة للجمعية الوطنية.

**المصالحة الوطنية**

٢٧ - تشكل كل نقطة من النقاط المعالجة أعلاه مراحل متعددة على الطريق المؤدية إلى المصالحة الوطنية. كذلك، فإن هذه النقطة تتعلق بالمرحلة النهائية لهذه العملية المثيرة للحماس.

٢٨ - وتنكب بالفعل اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي، بدعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي، على التحضير لحلقات دراسية وندوات وغير ذلك من لقاءات التوعية التي ستعقد، في مرحلة أولى، على صعيد المقاطعات وتستهدف مجموعات معينة (النقابات، والمنظمات النسائية، وحركات الشباب، إلخ.) في مرحلة ثانية، على الصعيد الوطني، في شكل مؤتمر للمصالحة الوطنية كما أوصت بذلك اتفاقات بانغي. ولأجل ذلك تعمل اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي بالتعاون الوثيق مع وزيري حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية وتعزيز الثقافة الديمقراطية، رئيس اللجنة التقنية للتوعية التي يشرف عليها رئيس الوزراء. وفي الاجتماع الأسبوعي الأخير المعقود في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٧، تسنى الشروع في تقييم تكلفة كل نشاط من الأنشطة وتحديد مصادر التمويل الممكنة. وستقوم بعثات لتحديد الأشخاص الذين سيشاركون في مختلف الحلقات الدراسية الإقليمية لمؤتمر المصالحة الوطنية ابتداء من ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بزيارة المناطق الخمسة المحددة لهذا الغرض.

٢٩ - وفي إطار إعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، طلبت اللجنة الدولية للمتابعة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أموالا وحصلت عليها وذلك لمساعدة الجنود الراغبين في ترك الخدمة العسكرية على العودة إلى الحياة المدنية. لذلك اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعا يتعلق "بتسريح القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وإعادتها إلى الحالة المدنية وإعادة إدماجها في المجتمع" مما سيسمح بخفض تكاليف القوات المسلحة وتسهيل إعادة تشكيلها. ويمكن لجميع الدول الأعضاء والهيئات الدولية أن تساهم

في هذا الصندوق، الذي يقدر في البداية بمليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويشير تقييم أول أن هناك ألف جندي (وربما أكثر بقليل) ممن يهمهم هذا المشروع. وينتظر ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانغي أن يصل قريبا مسؤول عن المشروع لبدء المرحلة التنفيذية.

## التعاون مع سلطات أفريقيا الوسطى والمنظمات الدولية

٣٠ - إن اللجنة الدولية للمتابعة، في إطار ولايتها، على اتصال مستمر بمختلف سلطات أفريقيا الوسطى، من أجل تنفيذ مختلف أحكام اتفاقات بانغي. وفي هذا السياق، يقوم بمشاورة اللجنة بشكل منتظم رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، ورئيس الوزراء، رئيس الحكومة، بالإضافة إلى الجمعية الوطنية، بشأن عدد كبير من القضايا المتصلة بحياة الأمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣١ - وهكذا فإن وفدا من اللجنة الدولية للمتابعة مؤلفا من المقدم محمد أشاكير، المنسق المؤقت، والسفير رينيه - فاليري مونغبي، المستشار الدبلوماسي، والسيد عمر - أبا تراوري، الأمين الدائم، والسيد أبيل بالينغيلي، والسيدة فارناد فرانسواز ساكانوت، وكلاهما مستشار وطني، قد استقبله، في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ لعقد جلسة عمل، مكتب الجمعية الوطنية الذي تم توسيعه ليشمل رؤساء مختلف اللجان الدائمة والأفرقة البرلمانية. وسمح هذا الاجتماع لوفد اللجنة الدولية للمتابعة بتحديد ما تم تنفيذه من اتفاقات بانغي حتى هذا التاريخ والتأكيد على ضرورة استمرار جميع الأطراف المعنية في إبداء حُسن النية لحل المشاكل المعلقة.

٣٢ - وتشجع المسؤولون في الجمعية الوطنية من النتائج التي تم التوصل إليها، ولكنهم ما فتئوا يعربون عن قلقهم بشأن مشكلة تأخر دفع المرتبات التي ما زالت تشكل مصدرا دائما للاضطراب الاجتماعي. ولذلك فإنهم قد أعربوا عن أملهم في أن تستمر اللجنة الدولية للمتابعة في تأييد مختلف الجهود التي تبذلها سلطات أفريقيا الوسطى المختصة في إطار استئناف المفاوضات مع مؤسسات بريتون وودز.

٣٣ - واللجنة الدولية للمتابعة، إذ تتصرف باسم بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي و/أو بالنيابة عن نفسها، على اتصال مستمر بالمنظمات الدولية، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجهات التمثيل الأجنبية في بانغي من أجل التماس دعمها الدبلوماسي والمالي والمادي في الوساطة الجارية في جمهورية افريقيا الوسطى.

٣٤ - وخلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، استقبل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء اللجنة الدولية للمتابعة لمعالجة المسائل المتعلقة بجمع الأسلحة التي يحملها السكان المدنيون واتخاذ مختلف التدابير المتصلة بالإنعاش الاقتصادي والحالة الاجتماعية التي ما زالت صعبة بسبب مضي ستة أشهر على عدم دفع المرتبات. وفي صباح ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، حاول عشرات من طلاب جامعة بانغي إقامة حواجز في شارع الشهداء، وهو أكبر شارع في بانغي، للتعبير عن استيائهم بسبب عدم دفع المنح الجامعية لمدة ستة

أشهر. وقد فرقتهم قوات الأمن دون صعوبة. ولم يُصب أحد في هذه العملية. ولم تُضطر بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي إلى التدخل.

٣٥ - وقد اجتمعت اللجنة الدولية للمتابعة يوم الجمعة ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، على التوالي، بوفد من أحزاب الأغلبية الرئاسية، وزعماء فريق الأحزاب السياسية الأحد عشر التابعة للمعارضة وزعماء الفريق المسؤول عن تجمع الأحزاب السياسية للمعارضة، وزعماء فريق أحزاب الوسط. وتهدف هذه اللقاءات إلى الإعداد لتنفيذ نقاط الجدول الزمني التي ما زالت معلـَّقة، ولا سيما حالة الرؤساء السابقين والتخلي عن التنفيذ القضائي لتقرير المراجعة البرلمانية للحسابات. وأغتنمت اللجنة الدولية للمتابعة فرصة عقد هذه اللقاءات لتطلب من مختلف الأحزاب السياسية المشاركة في حملة توعية السكان لنزع سلاحهم.وقد تعهدت جميع الفئات أن تعمل على تحقيق ذلك.

٣٦ - ومن المحتمل أن يتوقف في نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بسبب نفاد الموارد، العمل في المشروع CAF/97/001 الذي يقدم بموجبه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه السوقي والتقني. وفي رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وموجهة إلى رئيس اللجنة الدولية للمتابعة، وجه الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانغي النظر إلى هذه الحالة، ولكنه أشار إلى أن السفير مونغبي والمستشار أبيل بالينغيني اللذين سينتهي عقدهما في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر يستطيعان ممارسة عملهما حتى هذا التاريخ.

٣٧ - ومن ثم، يبدو واضحا أن استمرار أنشطة اللجنة الدولية للمتابعة، وهي هيئة الوساطة، سيعتمد على تفهم المسؤولين الرفيعي المستوى في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمديد المشروع، أو على النجاح الذي سيتم إحرازه في البحث عن مصدر آخر للتمويل. وعلى كل حال، من الصعب تصور كيف ستستمر الوساطة، وبالتالي العملية التي لم تنته بعد، دون وسيط.

## نشر القوة

٣٨ - ينبغي الإشارة إلى أن رؤساء دول غابون وبوركينا فاصو ومالي وتشاد قرروا إرسال قوة أفريقية مشتركة بدعم سوقي من فرنسا، بناء على طلب الوسيط، الجنرال أحمد توماني توري، وبعد موافقة مؤتمر الحوار والتشاور المعقود في بانغي في الفترة من ١١ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وتتألف هذه القوة المسماة بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، بالإضافة إلى وحدات من غابون وبوركينا فاصو ومالي وتشاد وهي دول أعضاء في اللجنة الدولية للوساطة، من وحدات من السنغال وتوغو لأن الرئيسين عبده ضيوف وغناسينغبي ياديما قررا الاسهام في هذا التضامن الأفريقي.

٣٩ - وتحكم أنشطة بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي الولاية التي منحها إياها رؤساء الدول المعنيين (انظر S/1997/561). وهذه الأنشطة متعددة ومعقدة ويومية، وتتلخص في أعمال ترمي إلى

تجنب تصادم القوتين الرئيسيتين المتواجهتين: قوة الموالين من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوة المتمردين السابقين.

٤٠ - وتوفر بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، المنتشرة في كل أنحاء مدينة بانغي، الأمن لجميع أحياء عاصمة أفريقيا الوسطى من خلال احتلال ٢٠ مركزا للمراقبة، كما تقوم بدوريات طيلة الليل في كل حي من أحياء المدينة الثمانية.

٤١ - وتتألف بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي في الوقت الراهن من عناصر تابعة لست وحدات مجموع أفرادها ٧٩٦ من العسكريين (الضباط، وضباط الصف وعسكريين من مختلف الرتب) وهم موزعون على النحو التالي:

| | |
|---|---|
| بوركينا فاصو | ١١٤ |
| تشاد | ١٤٧ |
| توغو | ١٢٠ |
| السنغال | ١٥٣ |
| غابون | ١٤٩ |
| مالي | ١١٣ |

وهناك وحدة قيادة فرنسية لتقديم الدعم السوقي مؤلفة من ٨٨ رجلاً ومرتبطة بالقوة. وهناك مفرزة فرنسية للاتصال والمساعدة مؤلفة من ٣٩ رجلاً موضوعة تحت تصرف بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي.

٤٢ - وبسبب تزايد أعمال اللصوصية، تم توسيع نطاق أنشطة البعثة، بموافقة الأطراف المعنية، لتشمل عمليات لحفظ الأمن في مختلف الأحياء. وتشارك البعثة، منذ التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار في ٢ تموز/ يوليه ١٩٩٧، وعلى أساس توافق الآراء، في دوريات مشتركة للأمن مؤلفة من حوالي ١٢٠ رجلاً من أفراد البعثة، والموالين من القوات المسلحة، والمتمردين السابقين، في جميع أحياء مدينة بانغي.

٤٣ - وقد تم عقد اجتماع تنسيقي هام في يوم الثلاثاء ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ جمع المسؤولين عن جميع هيئات الدفاع والأمن في البلد بالإضافة إلى أعضاء اللجنة الدولية للمتابعة ووفد من قيادة البعثة. وسمح هذا الاجتماع بتقييم الأنشطة التي تقوم بها الدوريات المشتركة (البعثة - القوات المسلحة - الدرك الوطني - شرطة أفريقيا الوسطى) التي تم تشكيلها منذ شهر حزيران/يونيه، بالإضافة إلى جمع الأسلحة. وبعد انتهاء الاجتماع، تم الإشارة إلى أن مرحلة التوعية والمشاركة التطوعية ستنتهي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ كما نص على ذلك القرار الوزاري الصادر لهذا الغرض، وأن المرحلة الثانية المتعلقة

بتطبيق النصوص النافذة تطبيقا حازما فيما يتعلق بالحيازة غير المشروعة لأسلحة القتال ستبدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر.

٤٤ - وبالإضافة إلى دوريات الأمن التي أعادت السلام والهدوء إلى بانغي، فإن البعثة هي القوة الوحيدة التي تطلبها جميع الأحيان للتدخل لصالح السكان، لا سيما في الفترة من ٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في الحالات التالية:

<u>الإجراءات الإنسانية</u>

- ٦ اخلاءات صحية ليلا بسبب الإصابات المتنوعة؛
- ٧ إخلاءات صحية ليلا بسبب الوضع؛
- ٣ إخلاءات صحية بسبب الأمراض المتنوعة.

<u>التدخلات في حالات الاعتداءات الليلية</u>

١٥ حالة تدخل بناء على استدعاءات في أعقاب وقوع حالات تهديد أو اعتداء أو سرقة.

وتترجم جميع هذه الالتماسات ببلاغة حقيقة أن البعثة الأفريقية المشتركة لمراقبة اتفاقات بانغي مندمجة بالكامل في الأنسجة الاجتماعية واكتسبت ثقة جميع فئات سكان بانغي.

٤٥ - ولا تزال البعثة حتى الآن تتولى إقرار الأمن وحراسة قوافل الإمداد بالنفط، وهو منتج استراتيجي، بهدف تموين جميع محطات شركة بتروكا، وهي الشركة الوطنية لتوزيع المنتجات النفطية من مركز التخزين في كولونغو الذي يقع في منطقة كان يسيطر عليها المتمردون السابقون فيما مضى. وانتشرت لذلك البعثة لاستكمال أداء مختلف خدمات الأمن التي ضعفت بسبب التمرد.

<u>محصلة محاضر الضبط</u>

٤٦ - ومن إجراءات البعثة في ميدان الأمن خلال مدة الأسبوعين من ٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ٥ اعتداءات؛
- ٩ مجرمون يعملون في عصابات؛
- ٣ سرقات بالإكراه؛
- ٤ سرقات (نقود ومواد ومعدات متنوعة ...)؛
- ٣ حوادث هجوم على المركبات.

وجرى إلقاء القبض على مرتكبي هذه الجرائم وجرى وضعهم تحت قوات الدرك الوطنية لأفريقيا الوسطى التي تولت إجراء التحقيقات وتحرير المحاضر. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الإجرام قد انخفضت بصورة ملموسة في مدينة بانغي وضواحيها منذ وضع التقرير الأخير. وجرت السيطرة على الأمن بصورة أفضل.

٤٧ - واستأنف أفراد شرطة أفريقيا الوسطى أنشطتهم في الطرق الرئيسية في بانغي وأتاحوا بذلك لعناصر الحرس الجمهوري عدم احتلال النقاط الاستراتيجية التي كانت مخصصة لهم بصورة معتادة. وقد شكل هذا علامة على التهدئة والانفراج الذي لقي تقديرا لدى جميع سكان بانغي الذين شعروا الآن أنهم خرجوا من حالة الطوارئ. واستؤنفت الأنشطة الاقتصادية والثقافية والرياضية وكذلك اللقاءات الدولية. ويبدو أن بانغي قد بعثت من بين حطامها.

٤٨ - وتلقت البعثة دعما سوقيا من المصادر التالية:

(أ) تقوم كل دولة من الدول التي لديها وحدات في بانغي بكفالة السداد المنتظم لمرتبات العناصر (الضباط وضباط الصف والجنود) وتسليحهم؛

(ب) قبلت فرنسا، وهي أحد مراقبي اتفاقات بانغي، توفير الإمدادات السوقية لمختلف الوحدات بالطريقة التالية:

- سداد بدل التغذية الشامل وتكاليف الإعاشة اليومية للعناصر بالنسب المطبقة على العسكريين في أفريقيا الوسطى؛

- سداد إيجارات المباني التي يشغلها الأفراد والتي تشغلها القيادة؛

- وضع مركبات تكتيكية وللدعم تحت تصرف القوة؛

- الإمداد بالنفط وصيانة المركبات؛

- الإمداد بالأدوات المكتبية.

ولا يمكن وضع تقدير إجمالي لتكاليف نشر البعثة في بانغي سوى في نهاية البعثة. ومع ذلك تبلغ جميع التكاليف بما في ذلك تكلفة الإمدادات السوقية التي تقدمها فرنسا للبعثة نحو ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٥٠ فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الإفريقي شهريا، أي نحو ٠٠٠ ٦٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

(ج) توفر حكومة أفريقيا الوسطى مركبات لاستخدام أفراد القيادة؛

**(د) قدمت منظمة الوحدة الإفريقية منحة خاصة قدرها ٠٠٠ ٤٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في آذار/ مارس ١٩٩٧ لمساعدة مختلف الوحدات. وقدمت منحه خاصة ثانية قدرها ٠٠٠ ٦٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة كمنحة مشتركة الى اللجنة الدولية والبعثة.**

**٤٩ - وخلال مختلف العمليات التي اضطلعت بها البعثة، وخاصة خلال الاشتباكات خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٣ آذار/ مارس ومن ٢٠ إلى ٢٦ حزيران/يونيه، أصيبت البعثة بالخسائر التالية:**

- **وفاة ٦ جنود (٣ من تشاد، و ٢ من غابون، وواحد من السنغال)،**

- **إصابة ٢٠ جنديا (١٣ من تشاد، و ٥ من السنغال، وواحد من مالي، وواحد من غابون).**

**استنتاجات**

**٥٠ - تعتبر التجربة التي يجري خوضها حاليا بمناسبة أزمة أفريقيا الوسطى فريدة في نوعها كلية وتبقى مثيرة للاهتمام طالما أنها لا تتنافس مع تجربة أخرى سبقتها، ولكن من المحتمل أن توضع موضع التساؤل بسبب المشاكل الاجتماعية المرتبطة بسداد متأخرات المرتبات والمعاشات والمنح الدراسية. ومن المحتمل أيضا أن تغير مسارها في إحدى الحالتين التاليتين:**

**(أ) إذا ألغى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه السوقي والتقني تحت شكل أو آخر للجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي، وهي هيئة الوساطة التي يبدو وجودها في عاصمة أفريقيا الوسطى ضروريا لبعض الوقت الإضافي. ومن المؤمل بصفة عامة هنا أن تتمكن اللجنة الدولية للمتابعة من مواصلة توجيه أعمال البعثة من الناحية السياسية والعمل كوسيط بين السلطة والمعارضة؛**

**(ب) إذا لم يتم تمديد ولاية البعثة الأفريقية المشتركة لمراقبة اتفاقات بانغي (حتى إذا كان يتعين تعديلها في الأجل الطويل) بغية مواصلة إقرار الأمن وتدعيم السلام حتى تجري الانتخابات المقبلة خلال عام ١٩٩٨.**

**٥١ - وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أنه بسبب ضعف الإمكانيات الخاصة للبلدان الإفريقية، فإنه لا يزال من الضروري الحصول على دعم سوقي من المجتمع الدولي، على غرار ما تقدمه فرنسا إلى البعثة ويبقى مفتوحا لمساهمة جميع الدول الأخرى.**

**٥٢ - وتشعر اللجنة الدولية للمتابعة والبعثة بالاغتباط للتفهم الذي أبداه مجلس الأمن بهذا الشأن في ختام نظره في التقريرين الأولين. وتأملان في أن يؤتي النداء الذي وجهه رئيس مجلس الأمن للمجتمع الدولي ثماره.**

٥٣ - ويجدر هنا الإعراب عن التقدير لاستئناف الحياة المعتادة (أو شبه المعتادة) في مدينة بانغي وفي بقية البلد على النحو التالي:

- استأنفت الإدارات في غالبيتها أنشطتها بسبب السلام المستعاد والجهود التي تبذلها الحكومة منذ بعض الوقت لكي تدفع بانتظام كل شهر مرتب شهر واحد، حتى لو لم تكن كافية لتسوية مشاكل المتأخرات الشائكة؛

- أنهت المنشآت المدرسية والجامعية السنة الأكاديمية في ظروف مقبولة: أمكن إجراء الامتحانات بصورة طبيعية؛

- أعادت معظم البيوت التجارية فتح أبوابها؛

- استأنفت الأسواق أنشطتها المعتادة؛

- أصبحت وسائل النقل متاحة الآن وعادت حركة المرور الكثيفة في المراكز التجارية والأحياء المجاورة؛

- استأنفت شركات الطيران (لا سيما إيرأفريك، وإيرفرانس، وإيرغابون) رحلاتها المنتظمة إلى بانغي؛

- أصبحت حرية حركة الأفراد والسلع بين مختلف مناطق العاصمة المقسمة منذ التمرد الثالث حقيقة واقعة.

٥٤ - دخلت بانغي بتصميم في عهد جديد، وهو عهد الاستعادة التدريجية للثقة واستئناف الأنشطة في مختلف المجالات، وهي علامة للسلام المستعاد. ويتعين الآن تدعيم هذا السلام.

- - - - -